ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

# Constitutional terms for elections and their impact on political stability

**Dr. Asan saad nagmaldeen**

**College of Law and Political Science, Kirkuk University, Kirkuk, Iraq**

asnsaadnajm@uokirkuk.edu.iq

**Article info.**

**Article history:**
- Received 14 August 2024
- Accepted 13 October 2024
-Available online 1 June 2025

**Keywords:**

Constitutional terms

– elections

– confidence in the political system

– political participation

– political stability – political conflicts.

Abstract: The constitutional terms for elections refer to the time in the constitution or the laws regulating elections, which includ ection dates to avoid political chaos, voter and candidate registratic o ensure everyone's participation, and the electoral campaign peric ize competition between candidates and its impact on politic Strengthening confidence. Clarity of terms enhances citizen: e in the political system. Avoiding a political vacuum. Setting date helps avoid long transitional periods and regulates competition, as es to achieving more fair and transparent results.Motivatir ion encourages citizens to engage in the political proces: ional terms for elections are considered a vital factor in enhancir stability. These terms must be clear and respected to ensure th functioning of the democratic process. Adherence to specifie s contributes to building trust between citizens and the state, whic s political stability and reduces the potential for dispute and conflict.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

# المدد الدستورية للانتخابات واثرها على الاستقرار السياسي

**د. أسن سعد نجم الدين محمد**

**كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك ، كركوك، العراق**

asnsaadnajm@uokirkuk.edu.iq

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**
- الاستلام : ١٤/ آب/ ٢٠٢٤
- القبول : ١٣ / أكتوبر/ ٢٠٢٤
- النشر المباشر: ١/حزيران/٢٠٢٥

**الكلمات المفتاحية :**

- المدد الدستورية
- الانتخابات
- الثقة في النظام السياسي
- المشاركة السياسية
- الاستقرار السياسي
- النزاعات السياسية

**الخلاصة:** تشير المدد الدستورية للانتخابات إلى الأوقات المحددة في الدستور أو القوانين المنظمة للانتخابات، والتي تشمل تحديد مواعيد الانتخابات لتجنب الفوضى السياسية وفترات تسجيل الناخبين والمرشحين لضمان مشاركة الجميع وفترة الحملة الانتخابية لتنظيم المنافسة بين المرشحين واثرها على الاستقرار السياسي تعزيز الثقة فوضوح المدد يعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي وتجنب الفراغ السياسي تحديد المواعيد بدقة يساعد في تجنب الفترات الانتقالية الطويلة وتنظيم المنافسةاذ يسهم في تحقيق نتائج أكثر عدالة وشفافية.

وتحفيز المشاركة يشجع المواطنين على الانخراط في العملية السياسية.

تعتبر المدد الدستورية للانتخابات عاملاً حيوياً في تعزيز الاستقرار السياسي. يجب أن تكون هذه المدد واضحة ومُحترمة لضمان سير العملية الديمقراطية بشكل سلس. إن الالتزام بالمواعيد المحددة يسهم في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، مما يعزز من الاستقرار السياسي ويقلل من احتمالات النزاع والصراع.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

**المقدمة** : تعتبر المدد الدستورية للانتخابات من العناصر الأساسية التي تساهم في تنظيم العملية السياسية وتعزيز الاستقرار في أي دولة. هذه المدد تحدد الأطر الزمنية لإجراء الانتخابات، سواء كانت دورية أو استثنائية، وتلعب دورًا حاسمًا في تحديد كيفية انتقال السلطة وتداولها بشكل سلمي.

تساهم المدد الدستورية في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، حيث توفر وضوحًا حول متى وكيف ستُجرى الانتخابات، مما يقلل من حالة الغموض والقلق التي قد تثيرها الفترات الانتقالية. كما أن الالتزام بهذه المدد يُظهر احترام الدولة للقوانين والدستور، مما يعزز من شرعية النظام السياسي ويعكس التزامه بالديمقراطية.من ناحية أخرى، فإن عدم الالتزام بالمواعيد الدستورية أو تأجيل الانتخابات

يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، حيث قد تزداد الاحتجاجات والمطالبات الشعبية، مما يهدد السلم الاجتماعي ويؤدي إلى تفاقم الأزمات السياسية. وبالتالي، فإن وجود إطار زمني واضح ومحدد لإجراء الانتخابات يُعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الديمقراطية .

يمكن القول إن المدد الدستورية للانتخابات ليست مجرد تفاصيل قانونية، بل هي عناصر حيوية تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي وفعالية النظام الديمقراطي.

**اهمية البحث:**

تحدد المدد الدستورية الأطر الزمنية لإجراء الانتخابات، مما يسهم في تنظيم العملية الانتخابية بشكل فعال

ويضمن وجود جدول زمني واضح للجميع، بما في ذلك الناخبين والمرشحين والجهات المشرفة على الانتخابات وان تعزيز الثقة في النظام السياسي هو الالتزام بالمواعيد الدستورية يعكس احترام الحكومة للقوانين ويعزز من شرعية النظام ويزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية، مما يؤدي إلى مشاركة أكبر في العملية الانتخابية. المدد الدستورية تساهم في تجنب الفوضى السياسية التي قد تنتج عن غياب تنظيم زمني للانتخابات وتساهم في تقليل التوترات الاجتماعية والسياسية من خلال توفير آلية واضحة لتداول السلطة، فهو يقلل من فرص التلاعب في مواعيد الانتخابات، مما يعزز من نزاهة العملية الانتخابية ويشجع المواطنين على المشاركة في الانتخابات، حيث يعرفون متى يمكنهم الإدلاء بأصواتهم، وكذلك تساهم في رفع الوعي السياسي لدى المواطنين حول أهمية المشاركة في العملية الديمقراطية.

**إشكالية البحث**

قد تتجاهل الحكومات أو الهيئات المشرفة على الانتخابات المدد الدستورية لأسباب سياسية أو أمنية يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في النظام السياسي وقد يثير الاحتجاجات والاضطرابات ،وقد تختلف التفسيرات القانونية المتعلقة بالمواعيد الدستورية بين الأحزاب السياسية والجهات القضائية يمكن أن يؤدي ذلك إلى نزاعات قانونية تؤثر سلباً على سير العملية الانتخابية.

ويمكن أن تُستخدم المدد الدستورية كأداة للفساد أو المحسوبية، حيث تسعى بعض الأطراف لتأجيل الانتخابات لتحقيق مكاسب سياسية يساهم ذلك في تفشي الفساد ويقوض من نزاهة الانتخابات.

اما الأزمات السياسية أو الاقتصادية قد تدفع الحكومات لتأجيل الانتخابات، مما يتعارض مع المدد الدستورية يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية.

وفي بعض الأحيان، قد لا تكون المدد الدستورية كافية لضمان مشاركة فعالة من قبل الناخبين يساهم ذلك في تعزيز الشعور بالإحباط وفقدان الثقة في العملية الديمقراطية.

اما الظروف الأمنية غير المستقرة قد تؤدي إلى تأجيل الانتخابات أو تغيير المدد الدستورية يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وزيادة المخاوف من العنف.

وغياب آليات فعالة لمراقبة الالتزام بالمدد الدستورية قد يؤدي إلى تجاوزات يعزز ذلك من الفوضى السياسية ويقلل من فعالية النظام الديمقراطي.

يمكن القول تعتبر المدد الدستورية للانتخابات موضوعاً معقداً يتداخل فيه القانون والسياسة والأمن. إن عدم الالتزام بهذه المدد أو تباين التفسيرات القانونية يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي. لذلك، يتطلب الأمر وجود آليات فعالة لضمان احترام هذه المدد وتعزيز المشاركة السياسية، مما يسهم في بناء نظام سياسي مستقر وموثوق.

## المبحث الاول

## التعريف بالمدد الدستورية للانتخابات وبيان اهميتها واثرها

المدد الدستورية للانتخابات تشير إلى الفترات الزمنية المحددة في الدستور أو القوانين المتعلقة بإجراء الانتخابات، مثل المواعيد النهائية لتقديم الترشيحات، فترات الحملة الانتخابية، وتواريخ الاقتراع. تلعب هذه المدد دوراً حيوياً في تنظيم العملية الانتخابية وضمان نزاهتها وشفافيتها.اذ لها اهمية من تنظيم العملية الانتخابية وضمان الشفافية والنزاهة وتحفيز المشاركة السياسية ، ولها أثر على الاستقرار السياسي

إذ تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الديمقراطية. الالتزام بهذه المدد يسهم في بناء نظام سياسي قوي وموثوق، ويعزز من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

لذلك قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب بينا في المطلب الاول مفهوم المدد الدستورية للانتخابات وفي المطلب الثاني بينا اهمية واثار المدد الدستورية للانتخابات وفي المطلب الثالث بينا دور النصوص الدستورية في معالجة امتداد المدد الدستورية للانتخابات.

### المطلب الاول

### مفهوم المدد الدستورية للانتخابات

يمكن تعريف المدد بأنها الفترة الزمنية الواجب العمل خلالها للقيام بالاجراء او البدء به او الانتهاء منه او الامتناع عن القيام به خلالها او بدء بالعمل بعد انقضائها [١]،اما الدستورية فيمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم الحكومة واعمال السلطات العامة [٢]،فالدستورية تعكس التزام الدولة بالقيم الديمقراطية وحقوق الانسان وتعمل كحامي للعدالة والمساواة .اما الانتخاب :اختيار ،اجراء قانوني يحدد وقته و نظامه في دستور او لائحة ليختار بمقتضاه شخص او اكثر لرئاسة مجلس او نقابة او ندوة

[١] - د.علي مجيد العكيلي ود.لمى علي الظاهري ،المدد الدستورية للانتخابات البرلمانية بين النص والواقع ، المركز العربي للنشر والتوزيع ،مصر ،ط١ ،٢٠٢٣ ،ص ١٣ .

[٢] - د.علي الصاوي و د.زين الدين الهادي ، القاموس البرلماني العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ٢٠١٣،ص١٣٤ .

او لعضويتها [١]،وممكن تعريفها بأنها حق شخصي يستمده الفرد من الطبيعة بحكم ادميته [٢].فالانتخاب مركز قانوني عام تمنحه الدولة للأفراد ويقره القانون لمصلحة الامة والشعب [٣]

فالمدد الدستورية للانتخابات تشير إلى الفترات الزمنية المحددة التي ينص عليها الدستور أو القوانين الانتخابية لتنظيم العملية الانتخابية، بدءًا من الدعوة للانتخابات وحتى إعلان النتائج. هذه المدد تشمل عدة مراحل، منها:

١-الدعوة للانتخابات: وهي الفترة التي يتم فيها الإعلان عن إجراء الانتخابات، وغالبًا ما تكون محددة بمدة زمنية معينة قبل موعد الانتخابات.

٢-تسجيل الناخبين: فترة يتم خلالها فتح باب التسجيل للناخبين، حيث يجب على المواطنين الراغبين في التصويت التسجيل في السجلات الانتخابية.

٣-الحملة الانتخابية: الفترة التي يسمح فيها للمرشحين والأحزاب السياسية بالترويج لبرامجهم الانتخابية، وعادة ما تكون هذه الفترة محددة بمدة زمنية معينة.

٤-يوم الاقتراع: التاريخ المحدد الذي يتم فيه إجراء الانتخابات، حيث يتوجه الناخبون إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم.

٥-فرز الأصوات وإعلان النتائج: بعد انتهاء يوم الاقتراع، تبدأ عملية فرز الأصوات، وتحديد الفائزين، وإعلان النتائج الرسمية.

٦-الطعون الانتخابية: فترة زمنية قد تُخصص لتقديم الطعون أو الاعتراضات على نتائج الانتخابات، حيث يمكن للأطراف المعنية الطعن في النتائج إذا كانت هناك مخالفات أو تجاوزات.

تختلف هذه المدد من بلد لآخر حسب القوانين المحلية والدستور، وهي تهدف إلى ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية[٤].

---

[١] - د.احمد خلف حسين -د.ماجد نجم عيدان - د.عكاب احمد محمد ، الرقابة على مصادر تمويل الحملات الانتخابية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة (٨)المجلد(٣)العدد (٢٩) اذار ٢٠١٦ م/جمادى الأولى –جمادى الاخر١٤٣٧ هـ، ص٢.

[٢] - د.عبدالله اسماعيل البستاني ، مساهمة في اعداد الدستور الدائم وقانون الانتخابات ، مطبعة الرابطة ،بغداد ، ١٩٦٢ ، ص٨٣.

[٣] - د.باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبدالجبار احمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، مجلة حوليات المنتدى المجلد (١) العدد( ٤٩ )كانون الثاني ٢٠٢٢م .ص ٢٩٦.

[٤] - المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات ، البرنامج الانمائي للامم المتحدة ،مصر ،ط١،٢٠١٤،ص٦٦.

من خلال ماتقدم يمكن تعريف المدد الدستورية للانتخابات بأنها المدد الدستورية القانونية التي تحدد موعد الانتخابات العامة وموعد انتهائها في البلاد من اجل تحقيق الديمقراطية .

## المطلب الثاني

## اهمية واثار المدد الدستورية للانتخابات

يتضمن الدستور القيم التي انزلها المشرع الدستوري منزلة القواعد العليا التي تسمو على ما سواها ، قاصداً عصمتها من أي انتهاك تشريعي أو مادي من سائر السلطات ، وقد يسند المشرع تلك القيم بمدد زمنية ليكون ذلك السمو مؤطراً بإطار مدة دستورية محددة ، ليعلو النص الدستوري ويبعده عن حيز الجحود الكلي أو المبتسر سواءٌ أكان زمنياً أو موضوعياً.وأن المدد الدستورية هي محددة وقصيرة ومحدودة زمنيا والزامية واسقاطية لإرتباطها بالشرعية الدستورية[١] ،هذه المدد جاءت لتنظم عمل جميع السلطات في الدولة فهلها اهمية واثار كبيرة نبينها في فرعين وعلى النحو الاتي :

### الفرع الاول

### اهمية المدد الدستورية للانتخابات

المدد الدستورية للانتخابات تعتبر من العناصر الأساسية في أي نظام ديمقراطي[٢]، ولها أهمية كبيرة تتجلى في عدة جوانب:

١-ضمان الشفافية والنزاهة: تحديد المدد الدستورية يساهم في تنظيم العملية الانتخابية ويضمن أن تتم الانتخابات بشكل شفاف ونزيه. هذا يساعد على بناء ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

٢-توفير الوقت الكافي: المدد الدستورية تتيح للجهات المعنية (مثل الهيئة المشرفة على الانتخابات) الوقت الكافي لتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة، مثل تسجيل الناخبين، إعداد القوائم الانتخابية، وتنظيم الحملات الانتخابية.

---

[١] - د.انطوان مسرة ،طبيعة المهل الدستورية ضمانا للشرعية والامان التشريعي ،بحث منشور في الكتاب السنوي للمجلس الدستوري اللبناني ،ج٤،لبنان،٢٠١٠،ص٤٤٥.

[٢] - سعد عبدالله خلف ،السلطات العامة ،المواعيد الدستورية ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق الجامعة الاسلامية ،لبنان ،٢٠١٩،ص٩٦.

٣-التخطيط والتنظيم: وجود مواعيد محددة يساعد الأحزاب السياسية والمرشحين على التخطيط لحملاتهم الانتخابية وتنظيم أنشطتهم بشكل فعال.

٤-حماية الحقوق: المدد الدستورية تضمن حقوق الناخبين والمرشحين، حيث توفر لهم فرصة كافية للتعبير عن آرائهم والمشاركة في العملية الديمقراطية.

٥-الاستقرار السياسي: الالتزام بالمواعيد الدستورية يعزز من استقرار النظام السياسي ويقلل من الاضطرابات السياسية التي قد تنجم عن تأجيل الانتخابات أو عدم الالتزام بالمواعيد المحددة.

٦-تعزيز المشاركة السياسية: عندما يعرف المواطنون المواعيد المحددة، يصبح لديهم حافز أكبر للمشاركة في الانتخابات، مما يزيد من نسبة المشاركة ويعزز من شرعية النتائج.

بشكل عام، فإن المدد الدستورية للانتخابات تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية وضمان سير العملية الانتخابية بشكل سليم ومنظم.

## الفرع الثاني

## اثر المدد الدستورية للانتخابات

ان أثر المدد الدستورية للانتخابات يتجلى في عدة جوانب رئيسية تؤثر على العملية الديمقراطية بشكل عام[١]، ومن أهم هذه الآثار:

١-تعزيز الشفافية والمصداقية ان المدد الدستورية تحدد مواعيد واضحة لإجراء الانتخابات، مما يعزز من مصداقية العملية الانتخابية ويقلل من الشكوك حول نزاهتها. عندما يعرف المواطنون متى ستجرى الانتخابات، يصبح بإمكانهم مراقبة العملية بشكل أفضل.

٢-توفير الوقت الكافي للإعداد فالمدد الدستورية تمنح الجهات المسؤولة عن الانتخابات الوقت الكافي لتنظيم العملية الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين، إعداد القوائم الانتخابية، وتدريب الموظفين. هذا يساعد على تقليل الأخطاء ويضمن سير العملية بسلاسة.

[١] - شالاو صباح عبدالرحمن ،مدى شرعية تمديد المجالس النيابية في النظام الديمقراطي ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السليمانية ،٢٠١٢،ص٣٠.

٣-زيادة المشاركة السياسية عندما يتم الإعلان عن المدد الدستورية بوضوح، يكون لدى المواطنين فرصة أكبر للتخطيط والمشاركة في الانتخابات، مما يزيد من نسبة المشاركة ويعزز من شرعية النتائج.

٤-تقليل الاضطرابات السياسية الالتزام بالمواعيد الدستورية يقلل من فرص حدوث الاضطرابات أو الأزمات السياسية الناتجة عن تأجيل الانتخابات أو عدم تنظيمها في الوقت المناسب. هذا يسهم في استقرار النظام السياسي.

٥-تحفيز الأحزاب والمرشحين اذ توفر المدد الدستورية إطارًا زمنيًا محددًا للأحزاب والمرشحين لتقديم برامجهم وحملاتهم الانتخابية، مما يحفز المنافسة السياسية ويعزز من جودة النقاشات العامة.

٦-حماية الحقوق السياسية ان المدد الدستورية تضمن حقوق الناخبين والمرشحين من خلال توفير إطار قانوني واضح يحدد كيفية ومتى يمكنهم ممارسة حقوقهم السياسية.

٧-تأثير على السياسات العامة قد تؤثر المدد الدستورية على السياسات العامة، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق إنجازات معينة قبل الانتخابات لتعزيز فرصها في الفوز.

٨-التفاعل مع المجتمع المدني وجود مواعيد محددة يعزز من قدرة منظمات المجتمع المدني على تنظيم حملات توعية وتثقيف للناخبين حول أهمية المشاركة وكيفية التصويت.

بشكل عام، فإن المدد الدستورية للانتخابات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الديمقراطية وضمان سير العملية الانتخابية بشكل سليم ومنظم، مما يؤثر إيجابياً على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد.

## المطلب الثالث

## دور النصوص الدستورية في معالجة امتداد المدد الدستورية للانتخابات

تعتبر النصوص الدستورية أساساً قانونياً لتنظيم العملية الانتخابية، وتشمل تحديد المدد الزمنية لإجراء الانتخابات، مثل المدد الخاصة بتقديم الترشيحات، الحملة الانتخابية، وإعلان النتائج. تلعب هذه النصوص دوراً مهماً في معالجة امتداد المدد الدستورية للانتخابات ،حيث عالجت اغلب الدساتير امتداد المدد الدستورية للانتخابات وذلك بسبب ظروف استثنائية او حالات اخرى وتستطيع الحكومة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد دستوريا او قانونيا بسبب تلك الظروف التي تحدق بالدولة او قد تكون لاسباب اخرى غير الظروف الاستثنائية [١]، فالنصوص التي عالجت امتداد المدد الانتخابية في الظروف العادية منها دستور قطر لعام ٢٠٠٣ في المادة (٨١) اذ نصت على (مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوماً السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس، أو تأخرت لأي سبب من الأسباب، يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة وبمرسوم، على ألا يتجاوز ذلك المد فصلا تشريعيا واحداً )[٢].يتبين انها اجازت مد مدة مجلس النواب وتأخير الانتخابات التي نص عليها الدستور وحددها بموعد محدد وذلك لاسباب مطلقة دون تحديدها والتي تستدعي تأجيل مدة الانتخابات والتي قد تكون سياسية او لعدم توافق بين الاحزاب او غيرها ،اذ عالجت فترة الامتداد وهو بقاء المجلس المنتهية ولايتها قائما لحين انتخاب مجلس جديد لكي لا يحدث فراغ في السلطة التشريعية المنتخبة ،اما دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لم يشر صراحة او ضمنا الى امتداد مدة الانتخابات البرلمانية لأي سبب كان اذ جاء في المادة (٥٦) منه: ( اولاً:- تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنواتٍ تقويمية، تبدأ بأول جلسةٍ له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

[١] - د.علي مجيد العكيلي ود.لمى علي الظاهري ،المصدر السابق ، ص٢٨ .
[٢] - المادة (٨١) من دستور دولة القطر لعام ٢٠٠٣

ثانياً:- يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسةٍ وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة)[١].من الاجدر بالمشرع العراقي في حالة امتداد موعد الانتخابات ان ينص على استمرار المجلس السابق لحين انتخاب مجلس جديد وخاصة تأخير في انتخاب الدورة الاولى والثانية لمجلس النواب هذا يعد تجاوز على المدد الدستورية التي نص عليها الدستور والقانون .

اما النصوص التي عالجت امتداد المدد الانتخابية في الظروف الاستثنائية فقد نصت بعض الدساتير على امتداد المدد الانتخابية بسبب الظروف الاستثنائية التي تسبب كوارث طبيعية او الازمات السياسية او تهدد كيان الدولة وغيرها من الظروف التي بسببها لا تستطيع الحكومة من اجراء الانتخابات المحددة دستوريا في الموعد المحدد مثلا دستور تونس لعام ٢٠١٤ نص في الفصل (٥٦) على ( ينتخب مجلس نواب الشعب لمدة خمس سنوات خلال الايام الستين الاخيرة من المدة النيابية اذ تعذر اجراء الانتخابات بسبب خطر داهم فإن مدة المجلس تمدد بقانون )[٢]،اي ان دستور تونس لعام ٢٠١٤ ترك تمديد موعد الانتخابات واشترط بأن يكون بقانون ، اما دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ جاء خاليا من النص على تمديد مدة الانتخابات في حال وجود خطر يهدد الدولة وكيانها .وكان الاجدر بالمشرع العراقي وضع في الحسبان الظروف الاستثنائية التي تمر على الدولة لذلك ندعو المشرع العراقي الى تعديل النص الدستوري وان يتضمن نص يجيز تمديد موعد الانتخابات في حالة الضرورة .

[١] - المادة (٥٦/اولا وثانيا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .
[٢] - الفصل (٥٦) من دسنور تونس لعام ٢٠١٤ .

## المبحث الثاني

## حل البرلمان واثره على المدد الدستورية

يعتبر حل البرلمان من الإجراءات السياسية الهامة التي تتخذها الدول في سياقات مختلفة، ويعكس في كثير من الأحيان الأزمات السياسية أو الحاجة إلى تجديد الشرعية الشعبية. يتمتع البرلمان بسلطات تشريعية ورقابية، وحلّه يعني إنهاء ولاية أعضائه قبل انتهاء المدة المحددة لهم.

يؤثر حل البرلمان بشكل مباشر على المدد الدستورية المتعلقة بالانتخابات، حيث يتوجب إجراء انتخابات جديدة خلال فترة معينة تحددها القوانين والدساتير المعمول بها. هذا الأمر قد يترتب عليه تغييرات في المشهد السياسي، ويؤثر على استقرار الحكومة والقرارات التشريعية.

من المهم أيضاً النظر إلى الأبعاد القانونية والدستورية لحل البرلمان، حيث تختلف الإجراءات والشروط بين الدول. بعض الدساتير تشترط أسبابًا محددة لحل البرلمان، بينما تمنح أخرى السلطة التنفيذية حق الحل بشكل أكثر مرونة .

يمثل حل البرلمان نقطة تحول قد تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام السياسي، مما يستدعي دراسة دقيقة لتأثيراته على المدد الدستورية والعملية الديمقراطية بشكل عام.

لذلك قسمنا هذا المبحث الى مطلبين بينا في المطلب الاول مفهوم حل ابرلمان وتمييزه عن غيره من المفاهيم الدستورية وفي المطلب الثاني بينا النطاق الدستوري لحل البرلمان واثره على المدد الدستورية.

### المطلب الاول

### مفهوم حل البرلمان وتمييزه عن غيره من المفاهيم الدستورية

يعد الدستور الوثيقة العليا في البلاد ومصدر السلطات فهو يتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم السلطات في الدولة وتحدد اختصاصاتها وترعى العلاقة بين السلطات الاساسية فيها حسب النظام السياسي المتبع .

واصل هذا الحق نابع من نص دستوري الذي يحدد الجهة التي تقوم بالحل ويحدد الاجراءات الخاصة المتبعة بهذا الخصوص لان حل المجلس النيابي قبل انتهاء مدة ولايته قد يتعبر وسيلة فعالة لرقابة

السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، حل البرلمان هو إجراء قانوني يتم بموجبه إنهاء ولاية أعضاء البرلمان قبل انتهاء المدة المحددة لهم. يُعتبر هذا الإجراء أداة سياسية تُستخدم في سياقات مختلفة، مثل الأزمات السياسية أو الحاجة إلى تجديد الشرعية الشعبية[1].

يختلف مفهوم حل البرلمان من دولة لأخرى، حيث تحدد الدساتير والقوانين الوطنية الشروط والإجراءات اللازمة لذلك. قد يكون الحل طوعياً من قبل الحكومة أو نتيجة لقرارات سياسية معينة، وقد يتطلب إجراء انتخابات جديدة خلال فترة زمنية محددة.

يؤثر حل البرلمان بشكل كبير على المشهد السياسي، حيث يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في التوجهات الحزبية، ويعكس في كثير من الأحيان عدم الاستقرار السياسي. كما أن له تأثيرات مباشرة على القوانين والقرارات التشريعية، ويستدعي إعادة تقييم للسياسات العامة.

بشكل عام، يمثل حل البرلمان أداة قوية تعكس ديناميكيات السلطة في الدولة، ويعكس التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

اما تمييزها المفاهيم الدستورية الاخرى فتمييز حل البرلمان عن فض الانعقاد حيث يعتبر حل البرلمان وفض الانعقاد من الإجراءات المهمة في النظام البرلماني[٢]، إلا أن بينهما فروقات جوهرية.

١- حل البرلمان :

- يعني إنهاء ولاية البرلمان بالكامل، مما يستدعي إجراء انتخابات جديدة.
- يُعتبر خطوة جذرية قد تحدث نتيجة لأزمات سياسية أو رغبة الحكومة في تجديد الشرعية.
- يتطلب عادة قراراً رسمياً من السلطة التنفيذية أو رئيس الدولة.

٢- فض الانعقاد[٣]:

- يشير إلى إنهاء جلسة معينة من جلسات البرلمان دون إنهاء ولايته.
- يسمح باستئناف أعمال البرلمان في وقت لاحق، مع بقاء الأعضاء في مناصبهم.

---

[1] - علاء عبدالمتعال ، حل البرلمان في الانظمة الدستورية المقارنة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٤، ص٣.

[٢] - عبدالكريم علوان ،النظم السياسية والقانون الدستوري ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٩،ص٢١٧.

[٣] - عادل الطبطبائي ،النظام الدستوري في الكويت –دراسة مقارنة ، ط٣،مؤسسة دار العلوم للطباعة ،الكويت ،٢٠٠٠،ص٢٧٠.

- يتم عادةً بقرار من رئيس البرلمان أو وفقاً لقواعد الإجراءات الداخلية.

فيتمثل الفرق الأساسي بين الحالتين في أن حل البرلمان يؤدي إلى انتخابات جديدة، بينما فض الانعقاد يتعلق بإنهاء جلسة معينة مع استمرار عمل البرلمان لاحقاً.

اما تمييزها عن تأجيل الانعقاد فهو إجراء يتخذه البرلمان أو الهيئة التشريعية لوقف جلساته لفترة محددة دون إنهاء ولايته. يُستخدم تأجيل الانعقاد لتوفير الوقت لمزيد من المناقشات أو التحضيرات حول مشاريع القوانين أو القضايا المطروحة[١] ،يمكن أن يكون نتيجة لأسباب سياسية مثل الحاجة إلى التفاوض بين الأحزاب.

يُحدد عادةً بفترة زمنية معينة، وقد يكون التأجيل ليوم واحد أو عدة أسابيع، حسب الحاجة.يتطلب عادةً قراراً من رئيس البرلمان أو الهيئة المعنية، وقد يتطلب موافقة الأعضاء يؤثر على جدول الأعمال التشريعي، ويؤجل مناقشة القضايا الهامة.يتيح للأعضاء فرصة لإعادة تقييم المواقف والتواصل مع ناخبيهم.

اذن تأجيل الانعقاد هو إجراء برلماني يهدف إلى إتاحة الوقت اللازم لمزيد من التحضيرات والمناقشات، مما يؤثر على سير العمل التشريعي دون إنهاء ولاية البرلمان.

وتكشف اصول الممارسة البرلمانية وتقاليدها واتجاهات واراء الفقه الدستوري عن مجموعة من العوامل والدوافع التي تدفع الى اتخاذ قرار تأجيل البرلمان نبينها في عاملين

١- تخفيف المنازعات البرلمانية والتوفيق بين الاحزاب عند احتدام النزاعات بينها وحسم المنازعات الظاهرة والخفية فيما بين البرلمان والحكومة وتهدئة الاجواء بما يغني في نهاية المطاف عن اللجوء الى حل البرلمان .

٢- تمكين النواب من استطلاع اراء الناخبين واتصالهم للتعرف على رأي الامة فيما يكون قد اشتد من منازعات بين البرلمان والحكومة ،لذلك يترتب على تأجيل البرلمان اثار ونتائج اهمها :

أ-ايقاف دور الانعقاد السنوي لأجل مؤقت وعدم عقد جلسات عادية خلال مدة التأجيل مع مد دور الانعقاد بما يوازي مدة التأجيل .

[١] - خليل عبدالمنعم خليل ، حل البرلمان بين النظرية والتطبيق ،الهيئة المصرية العامة ،القاهرة ،٢٠١٣،ص٩٠.

ب–توقيف جلسات المجلس الاعلى في النظام البرلماني المزدوج والمنطق يقتضي ان تتوقف جلسات المجلس الاعلى حينما يؤجل المجلس الادنى ترتيبا على وحدة ادوار انعقادها مما يحول دون انعقاد البرلمان بأحد فروعه دون الاخر [١].

## المطلب الثاني

## النطاق الدستوري لحل البرلمان واثره على المدد الدستورية

يختلف النطاق الدستوري لحل البرلمان وأثره على المدد الدستورية من دولة لأخرى، غالباً ما تحدد الدساتير الأسباب التي يمكن بموجبها حل البرلمان، مثل عدم القدرة على تشكيل حكومة، أو عدم الثقة، أو عدم القدرة على تمرير القوانين. يحدد الدستور من يملك الحق في حل البرلمان، سواء كان ذلك الرئيس، أو رئيس الوزراء، أو جهة أخرى. في بعض الدول، قد يكون الحل مشروطًا بموافقة جهة أخرى مثل المحكمة الدستورية [٢]. حل البرلمان هو إجراء دستوري يمكن أن يؤثر بشكل كبير على استقرار النظام السياسي وسير العمليات الديمقراطية، يجب أن تتبع إجراءات معينة عند حل البرلمان، مثل استشارة جهات معينة أو إجراء استفتاء. وان أثر حل البرلمان على المدد الدستورية . عادةً ما يؤدي إلى توقف المدد الدستورية المتعلقة بالمسؤوليات التشريعية، مما يعني أن جميع العمليات التشريعية تتوقف حتى يتم انتخاب برلمان جديد، ويجب إجراء انتخابات جديدة في فترة زمنية محددة، وغالباً ما تحدد الدساتير هذه المدة. قد تتراوح هذه المدة من عدة أسابيع إلى عدة أشهر.

في هذه حالة قد يتعين على الحكومة الاستمرار في العمل كحكومة تصريف أعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات. و أي قوانين تم تمريرها قبل الحل تبقى سارية المفعول، ولكن قد تتأثر القوانين التي كانت قيد المناقشة أو التي تحتاج إلى موافقة البرلمان الجديد.

تختلف النظم الدستورية في تحديد الجهة المسؤولة عن حل البرلمان والإجراءات المتبعة في ذلك، ففي النظام البرلماني يتمتع رئيس الحكومة بسلطة طلب حل البرلمان بناءً على ثقة البرلمان أو في حالات الانسداد السياسي. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، يمكن لرئيس الحكومة طلب حل البرلمان من الملك، ولكن هذا يتطلب موافقة الملك[٣].

اما في الأنظمة الرئاسية، قد تكون السلطة بحل البرلمان بيد رئيس الدولة. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، لا يمتلك الرئيس حق حل الكونغرس، مما يبرز الاختلاف بين النظامين.

تضع الدساتير والقوانين مجموعة من الشروط والإجراءات التي يجب اتباعها لحل البرلمان:

---

[١] - د.علي مجيد العكيلي ود.لمى علي الظاهري ،المصدر السابق ، ص٧٩.

[٢] - د.علي مجيد العكيلي و د.لمى علي الظاهري ،المصدر نفسه ، ص١٠٠.

[٣] - فارس محمد عمران ، التحقيق البرلماني في الدول العربية والامريكية والاوربية،المركز القومي للاصدارات القانونية ،القاهرة ،٢٠٠٨،ص٤٠٤.

منها يمكن أن تشمل الشروط عدم ثقة البرلمان بالحكومة، أو تحقيق انسداد سياسي، أو حتى بناءً على طلب من السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، ينص دستور جمهورية مصر العربية على أن رئيس الجمهورية يمكنه حل مجلس النواب بقرار معلل بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

وتختلف الإجراءات بحسب النظام الدستوري. في بعض الحالات، يتطلب حل البرلمان موافقة من مؤسسات أخرى أو استشارة من هيئات دستورية مثل المحكمة الدستورية[١].

وتحدد الدساتير والقوانين فترة زمنية يجب خلالها إجراء الانتخابات بعد حل البرلمان اذ تنص الدساتير على فترة زمنية محددة بين حل البرلمان وإجراء الانتخابات. على سبيل المثال، ينص دستور جمهورية فرنسا على وجوب إجراء الانتخابات التشريعية خلال ٢٠ يومًا إلى ٤٠ يومًا بعد حل الجمعية الوطنية.

ويتعين على الحكومة المؤقتة تنظيم الانتخابات خلال هذه الفترة لتفادي الفراغ السياسي وضمان استمرارية العملية الديمقراطية.

عادةً ما تستمر الحكومة الحالية في أداء مهامها كحكومة تصريف أعمال حتى تشكيل حكومة جديدة

- حكومة تصريف الأعمال[٢]: تواصل الحكومة الحالية أداء المهام اليومية للدولة وتفادي فراغ السلطة. على سبيل المثال، في كندا، تستمر الحكومة في أداء مهامها كحكومة تصريف أعمال حتى يتم انتخاب حكومة جديدة.

–تأثير الاستمرارية: تساهم استمرارية الحكومة في الحفاظ على الاستقرار السياسي وتفادي حدوث أزمات إدارية أو اقتصادية أثناء فترة الفراغ البرلماني[٣].

ان حل البرلمان يمكن أن يؤثر على السياسات العامة والقرارات الحكومية:

–تأجيل التشريعات فقد يتسبب حل البرلمان في تأجيل تنفيذ بعض التشريعات والسياسات الهامة حتى تشكيل البرلمان الجديد، مما قد يؤثر على استقرار السياسات العامة.

–التغييرات السياسية ان الانتخابات الجديدة قد تؤدي إلى تغييرات في الأولويات السياسية والتشريعية، مما يؤثر على تنفيذ السياسات السابقة.

يمكن ان نقول ان حل البرلمان هو إجراء دستوري له تأثيرات بعيدة المدى على النظام السياسي والعملية الديمقراطية. من خلال فهم النطاق الدستوري لحل البرلمان وأثره على المدد الدستورية،

---

[١] - جهاد الحرازين ،حق البرلمان في النظم الدستورية المقارنة ، ط١،مكتبة الوفاء ،الاسكندرية ، ٢٠١٣،ص٢٥٧.

[٢] - سليم جريصاني ،تصريف الاعمال بالمعنى الضيق ..ماحدوده ،الحياة النيابية ،مجلد الثالث والسبعون ،لبنان ،كانون الاول ،٢٠٠٩،ص٢١.

[٣] - ابراهيم شيحا ، وضع السلطة التنفيذية في الانظمة السياسية المعاصرة ، ط١،منشأة المعارف ،الاسكندرية ،٢٠٠٦،ص٨٢.

يمكن ضمان استقرار النظام السياسي وتفادي الأزمات المحتملة والتأكيد على تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب واستمرارية السلطة التنفيذية هو أمر حيوي للحفاظ على الاستقرار والفعالية في النظام السياسي .

## الخاتمة

إن الالتزام بالمدد الدستورية للانتخابات يمثل ركيزة أساسية في بناء دولة القانون وتعزيز الشرعية السياسية، حيث يضمن استمرارية النظام السياسي واستقراره. الالتزام بهذه المدد يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات ويؤكد التزام الدولة بالمبادئ الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي ومنظم. في المقابل، فإن أي تجاوز لهذه المدد أو التأخر في إجراء الانتخابات قد يؤدي إلى أزمات سياسية واجتماعية تهدد الاستقرار الوطني وتضعف شرعية الحكم.

لذلك، فإن احترام المدد الدستورية لا يعكس فقط قدرة الدولة على الالتزام بالقوانين، بل يعكس أيضًا إرادتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مؤسسات قوية وتشاركية. وختامًا، يعد الحفاظ على هذه المدد ضرورة وطنية لضمان مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة .

## الاستنتاجات

١- تعتبر المدد الدستورية للانتخابات موضوعاً معقداً يتداخل فيه القانون والسياسة والأمن. إن عدم الالتزام بهذه المدد أو تباين التفسيرات القانونية يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي

٢- المدد الدستورية للانتخابات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الديمقراطية وضمان سير العملية الانتخابية بشكل سليم ومنظم، مما يؤثر إيجابياً على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد.

٣- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ جاء خاليا من النص على تمديد مدة الانتخابات في حال وجود خطر يهدد الدولة وكيانها.

٤- تأجيل الانعقاد هو إجراء برلماني يهدف إلى إتاحة الوقت اللازم لمزيد من التحضيرات والمناقشات، مما يؤثر على سير العمل التشريعي دون إنهاء ولاية البرلمان.

٥- حل البرلمان هو إجراء دستوري له تأثيرات بعيدة المدى على النظام السياسي والعملية الديمقراطية.

## التوصيات :

١- يجب أن تكون المدد الدستورية للانتخابات واضحة ومحددة، مما يقلل من التفسيرات المتعددة ويعزز من الثقة في العملية الانتخابية.

٢-ينبغي أن توازن المدد بين الحاجة إلى استمرارية الحكومة وبين الحاجة إلى تجديد الشرعية من خلال الانتخابات. فترات طويلة قد تؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية، بينما فترات قصيرة جداً قد تسبب عدم استقرار.

٣- ينبغي أن يكون هناك آلية مرنة لتعديل المدد الدستورية، تسمح بالتكيف مع الظروف السياسية والاجتماعية المتغيرة، دون أن تؤدي إلى استغلالها لأغراض سياسية.

٤-يجب أن تكون هناك عمليات شفافة لتنظيم الانتخابات، مع تشجيع المشاركة الشعبية في جميع مراحل العملية الانتخابية، مما يعزز الثقة في النتائج.

٥-يجب أن تتضمن المدد الدستورية آليات لمراقبة الانتخابات من قبل هيئات مستقلة، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية.

٦- يجب العمل على تثقيف المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم في العملية الانتخابية، مما يعزز من مستوى الوعي والمشاركة السياسية.

٧-يجب أن تتضمن الدساتير آليات للتعامل مع الأزمات السياسية أو الاقتصادية التي قد تؤثر على الجدول الزمني للانتخابات، لضمان عدم تأجيلها بشكل غير مبرر.

٨-يجب دعم وتعزيز المؤسسات التي تشرف على الانتخابات وتضمن نزاهتها، مثل الهيئات الانتخابية المستقلة.

٩- ينبغي تعزيز الحوار بين الحكومة والمعارضة حول المدد الانتخابية وأثرها على الاستقرار السياسي، مما يساعد في بناء توافق وطني.

١٠-يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى في تحديد المدد الدستورية المناسبة وتأثيراتها على الاستقرار السياسي.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن تعزيز الاستقرار السياسي وضمان أن تكون الانتخابات أداة فعالة للتعبير عن إرادة الشعب.

## المصادر

### اولا/ الكتب

١- ابراهيم شيحا ، وضع السلطة التنفيذية في الانظمة السياسية المعاصرة ، ط١،منشأة المعارف ،الاسكندرية ،٢٠٠٦.
٢-د.انطوان مسرة ،طبيعة المهل الدستورية ضمانا للشرعية والامان التشريعي ،بحث منشور في الكتاب السنوي للمجلس الدستوري اللبناني ،ج٤،لبنان،٢٠١٠.
٣-جهاد الحرازين ،حق البرلمان في النظم الدستورية المقارنة ، ط١،مكتبة الوفاء ،الاسكندرية ، ٢٠١٣.
٤-خليل عبدالمنعم خليل ، حل البرلمان بين النظرية والتطبيق ،الهيئة المصرية العامة ،القاهرة ،٢٠١٣.

٥-شالاو صباح عبدالرحمن ،مدى شرعية تمديد المجالس النيابية في النظام الديمقراطي ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السليمانية ،٢٠١٢.
٦-عادل الطبطبائي ،النظام الدستوري في الكويت -دراسة مقارنة ، ط٣،مؤسسة دار العلوم للطباعة ،الكويت ،٢٠٠٠.
٧-د.عبدالله اسماعيل البستاني ، مساهمة في اعداد الدستور الدائم وقانون الانتخابات ، مطبعة الرابطة ،بغداد ، ١٩٦٢ .
٨-عبدالكريم علوان ،النظم السياسية والقانون الدستوري ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٩.
٩-علاء عبدالمتعال ، حل البرلمان في الانظمة الدستورية المقارنة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٤.
١٠-د.علي مجيد العكيلي ود.لمى علي الظاهري ،المدد الدستورية للانتخابات البرلمانية بين النص والواقع ، المركز العربي للنشر والتوزيع ،مصر ،ط١ ،٢٠٢٣ .
١١- د.علي الصاوي و د.زين الدين الهادي ، القاموس البرلماني العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ٢٠١٣.
١٢-فارس محمد عمران ، التحقيق البرلماني في الدول العربية والامريكية والاوربية،المركز القومي للاصدارات القانونية ،القاهرة ،٢٠٠٨.

### ثانياً/ الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- سعد عبدالله خلف ،السلطات العامة ،المواعيد الدستورية ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق الجامعة الاسلامية ،لبنان ،٢٠١٩.

### ثالثاً/ البحوث والدراسات العلمية :

١- د.احمد خلف حسين -د.ماجد نجم عيدان - د.عكاب احمد محمد ، الرقابة على مصادر تمويل الحملات الانتخابية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة (٨)المجلد(٣)العدد (٢٩) اذار ٢٠١٦ م/جمادى الأولى –جمادى الاخر١٤٣٧ هـ .
٢-د.باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبدالجبار احمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، مجلة العدد ٤٩ كانون الثاني ،٢٠٢٢ .
٣-سليم جريصاني ،تصريف الاعمال بالمعنى الضيق ..ماحدوده ،الحياة النيابية ،مجلد الثالث والسبعون ،لبنان ،كانون الاول ،٢٠٠٩.

### رابعاً/ المعاجم:

١- المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات ، البرنامج الانمائي للامم المتحدة ،مصر ،ط١،٢٠١٤ .

**خامساً/ الدساتير والقوانين:**

١-دستور دولة القطر لعام ٢٠٠٣.

٢-دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

٣-دستور تونس لعام ٢٠١٤ .

Sources

First: Books

1- Ibrahim Shiha, The Status of the Executive Authority in Contemporary Political Systems, 1st ed., Manshaat Al-Maaref, Alexandria, 2006.

2- Dr. Antoine Masarra, The Nature of Constitutional Deadlines to Ensure Legitimacy and Legislative Security, a study published in the Annual Book of the Lebanese Constitutional Council, Vol. 4, Lebanon, 2010.

3- Jihad Al-Harazin, The Rights of Parliament in Comparative Constitutional Systems, 1st ed., Al-Wafa Library, Alexandria, 2013.

4- Khalil Abdel Moneim Khalil, The Dissolution of Parliament: Between Theory and Practice, Egyptian General Authority, Cairo, 2013.

5- Shalaw Sabah Abdul Rahman, The Extent of the Legitimacy of Extending Parliamentary Terms in a Democratic System, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah, 2012.

6- Adel Al-Tabtabai, The Constitutional System in Kuwait - A Comparative Study, 3rd ed., Dar Al-Ulum Printing House, Kuwait, 2000.

7- Dr. Abdullah Ismail Al-Bustani, Contribution to the Preparation of the Permanent Constitution and the Election Law, Al-Rabita Press, Baghdad, 1962.

8- Abdul Karim Alwan, Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2009.

9- Alaa Abdel Muttal, Dissolution of Parliament in Comparative Constitutional Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2004.

10- Dr. Ali Majeed Al-Akeili and Dr. Lama Ali Al-Dhaheri, Constitutional Terms for Parliamentary Elections: Between Text and Reality, Arab Center for Publishing and Distribution, Egypt, 1st ed., 2023.

11- Dr. Ali Al-Sawi and Dr. Zain Al-Din Al-Hadi, The Arab Parliamentary Dictionary, Egyptian General Book Organization, Cairo, 2013.

12- Faris Muhammad Omran, Parliamentary Investigation in Arab, American, and European Countries, National Center for Legal Publications, Cairo, 2008.

Second: University Theses and Dissertations:

1- Saad Abdullah Khalaf, "Public Authorities, Constitutional Deadlines," PhD thesis submitted to the Faculty of Law, Islamic University, Lebanon, 2019.

Third: Academic Research and Studies:

1- Dr. Ahmed Khalaf Hussein - Dr. Majid Najm Eidan - Dr. Akab Ahmed Mohammed, "Monitoring the Sources of Funding for Election Campaigns," Tikrit University Journal of Law, Year (8), Volume (3), Issue (29), March 2016 AD / Jumada al-Awwal - Jumada al-Akhir 1437 AH.

2- Dr. Bassem Muhammad Aryan Shihab and Sunbul Abdul-Jabbar Ahmed Abbas, "The Electoral System in the Iraqi Experience in Light of the Iraqi Council of Representatives Elections Law No. 9 of 2020," Journal Issue No. 49, January 2022.

3- Salim Jreissani, "Business in the Narrow Sense: What Are Its Limits?", Parliamentary Life, Volume 73, Lebanon, December 2009.

Fourth: Dictionaries:

1- The Arabic Dictionary of Election Terms, United Nations Development Programme, Egypt, 1st ed., 2014.

Fifth: Constitutions and Laws:

1- The Constitution of the State of Qatar, 2003.

2- The Constitution of the Republic of Iraq, 2005.

3- The Constitution of Tunisia, 2014.